الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

A/37/643
S/15500
24 November 1982
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة السابعة والثلاثون
البند ٣٧ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة السابعة والثلاثون

رسالة مؤرخة في ٢٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢
وموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لتركيا
لدى الأمم المتحدة

يشرفني ان ارفق طيا رسالة مؤرخة في ٢٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ موجهة اليكم من السيد نائل اطالاى ، ممثل دولة قبرص التركية المتحدة .

وأكون ممتنا لو امكن تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، تحت البند ٣٧ من جدول الاعمال ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) أ . كوسكون كيركا
السفير
الممثل الدائم

المرفـــق

رسالة مؤرخة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢
موجهة الى الامين العام من السيد نائل اطـلاى

بناء على تعليمات من حكومتي ، يشرفني أن ألفت كريم انتباهكم الى آخر المحاولات التي قـام بها القبارصة اليونانيون والتي تهدف الى ان تشوه تشويها فادحا الجهود التي بذلتها مؤخرا دولـة قبرص التركية المتحدة لاقامة مؤسسة تؤدى اختصاصات محدودة لمصرف مركزى ومصرف انمائي لتعزيز تنمية اقتصادها وتثبيته .

وتلتزم دولة قبرص التركية المتحدة ، شأنها في ذلك شأن أية ادارة اخرى ، بتنمية اقتصادها وتحسين مستوى معيشة شعبها .

ولا غنى عن اقامة آلية نقدية تتسم بالكفاءة من اجل اطراد تنمية الموارد الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة . ويمثل المصرف المركزى اهم مؤسسة يناط بها واجب تنفيذ سياسة نقدية وائتمانية لبلد مـا تشمل تنظيم المعروض من النقد وتعديل اسعار الفائدة ومراقبة حصائل النقد الاجنبي والنظام المصرفي وذلك لتيسير النمو الاقتصادى المنظم .

وفي الواقع ، من المعتزم ان يؤدى المصرف المركزى المقترح في دولة قبرص التركية المتحـدة اختصاصات محدودة لمصرف مركزى لانه لن يصدر عملات ، وهذا هو اهم اختصاص يؤديه مصرف مركزى .

وفضلا عن ذلك ، ينبغي اعتبار اقامة مصرف مركزى ذى اختصاصات محدودة بمثابة اقامة مؤسسة اخرى في دولة قبرص التركية المتحدة يمكن استخدامه كفرع للمصرف المركزى الاتحادى عندما يتم التوصل الى تسوية سياسية عن طريق التفاوض واقامة جمهورية قبرص الاتحادية . وبناء على ذلك ، فمن الجور والظلم البالغين تفسير اقتراح اقامة مصرف مركزى ذى اختصاصات محدودة في دولة قبرص التركيـة المتحدة على انه حركة في اتجاه اكتساب مركز سياسي جديد .

ومن ناحية اخرى يهدف المصرف الانمائي المقترح الى تلبية الاحتياجات الائتمانية متوسـطة الاجل وطويلة الاجل للمشاريع الاقتصادية العامة والقطاع الخاص ، وكلاهما في حاجة شديدة الـى استثمارات ورأس مال متداول . وهذه المؤسسة جوهرية من اجل التنمية الاقتصادية وذلك لانهـا تؤدى ، بالاضافة الى توفير الاموال ، وظيفة هامة جدا هي توجيه الموارد المالية النادرة الى ميادين الاستثمار الاكثر الحاحا والأنسب .

ولدى طائفة القبارصة اليونانيين في الجنوب مصرف انمائي كان القبارصة الاتراك يساهمـون بنسبة معينة في ملكيته الى ان طردوا بالقوة في عام ١٩٦٣ من جميع اجهزة ومؤسسات دولة قبرص ثنائية الجنسية . ولا يمكن انكار المساهمة الهائلة التي تسهم بها هذه المؤسسة في تنمية اقتصاد الجنوب .

وفي ظل هذه الظروف ، لا يمكن تصور أن يحاول القبارصة اليونانيون ان ينكروا على القبارصة الاتراك كل فرصة لاقامة مؤسسات اولا تخاذ التدابير اللازمة لتعزيز تنمية اقتصادهم في حين يستفيدون هم انفسهم من مؤسسات مماثلة .

وتهدف دعاية القبارصة اليونانيين الى تشويه الطبيعة الحقيقية للاجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي تتخذها دولة قبرص التركية المتحدة . ويمثل استخدام الليرة التركية في دولة قبرص التركية المتحدة مسألة اخرى يحاول القبارصة اليونانيون عرضها على انها تمثل خطوة في اتجاه اكتساب مركز سياسي جديد .

ويتعين على اى اقتصاد في العالم تقدم الى ما بعد مرحلة المقايضة ان يستخدم النقود ، التي تؤدى وظائف واسطة التبادل ووحدة القيمة ووعاء القيمة . ومن ثم يتعين ان تستخدم دولة قبرص التركية المتحدة عملة ما من العملات لتسيير حياتها الاقتصادية .

وقد استخدم الجنيه القبرصي بوصفه العملة القانونية للوفاء بالالتزامات ووسيلة للتبادل حتى قام مصرف قبرص بمصادرة ودائع المصارف التركية وحرمان الطائفة التركية من مصدر مالي واستخدام الجنيه القبرصي .

وعلى الرغم من ان الجنيه القبرصي لا يزال رسميا هو العملة القانونية للوفاء بالالتزامات في دولة قبرص التركية المتحدة ، فهو ليس متاحا لاستخدامه كوسيلة للتبادل . وبناء على ذلك ، تعين ان تجد دولة قبرص التركية المتحدة واسطة بديلة لتسيير اقتصادها . ونتيجة لذلك ، تم ادخال العملة التركية في شمال قبرص وذلك ريثما يتم التوصل الى حل نهائي لمشكلة قبرص . ومن ثم ، يمكن بسهولة ملاحظة ان طائفة القبارصة اليونانيين هي المسؤولة عن استبعاد الجنيه القبرصي من اقتصاد دولة قبرص التركية المتحدة .

لقد ظلت الطائفتان تعيشان منذ عام ١٩٧٤ في منطقتين متميزتين ، تدير كل منهما مجتمعها المحلي المستقل ذاتيا . وقد لاحظ اعلان جنيف لعام ١٩٧٤ هذه الحالة ايضا .

ومن شأن المحاولات التي يقوم بها القبارصة اليونانيون لاضافة ابعاد جديدة على الحظر الاقتصادى الذى فرضوه عن طريق توجيه احتجاجات لا مسوغ لها والتدخل في الحياة الداخلية والاقتصادية والاجتماعية المحضة للقبارصة الاتراك - اى التدخل في الشؤون الداخلية لطائفة القبارصة الاتراك - ان يسبب زيادة اتساع الهوة الاقتصادية بين الطائفتين ايضا .

ومن المقبول بصفة عامة ان التوصل الى حل سياسي مستقر وعملي لمشكلة قبرص سيتوقف على امور من بينها اقامة توازن كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الطائفتين في الجزيرة . ومن المخيب للآمال ان تتبجح طائفة القبارصة اليونانيين التي يزيد دخل الفرد فيها خمس مرات عن دخل الفرد في طائفة القبارصة الاتراك ، فتحتج وتشوه الجهود التي تبذلها طائفة القبارصة الاتراك لرأب شقة التباين الاقتصادى الشاسع القائم بين الطائفتين في الجزيرة .

وهكذا يأتي القرار الذى اتخذته طائفة القبارصة الاتراك ، باقامة مصرف مركزى خاص بهـا ومصرف انمائي لها واستخدام الليرة التركية ، نتيجة الاوضاع الاقتصادية الاساسية السائدة في شمال قبرص . وهذا القرار أمر من الامور الداخلية المحضة لدولة قبرص التركية المتحدة ، وليس لمزاعـم القبارصة اليونانيين التي تفيد عكس ذلك اى سند قانوني او منطقي على الاطلاق .

وأكون ممتنا لو امكن تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامـة ، تحت البند ٣٧ من جدول الاعمال ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) نائل اطـالاى
ممثل دولة قبرص
التركية المتحـدة